الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٥١
المعقودة يوم الجمعة
٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين

الرئيس: السيد سيسيه (السنغال)

## المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.51
15 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

94-82615

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٩٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/49/38 (الملحق رقم ٣٨) و A/49/176 و A/49/204 و E/1994/90 و A/49/205-E/1994/91 و A/49/217-E/1994/103 A/49/287-S/1994/894 و Corr.1 و A/49/308 و A/49/314 و Corr.1 و A/49/327 و Corr.1 و A/49/349 و A/49/354 و A/49/365-E/1994/119 و A/49/378 و A/49/381 و A/49/462 و Corr.1 و A/49/506 و A/49/532 و A/49/537 و Corr.1 و A/C.3/49/13)

١- السيد هوانسو (بنن): قال إن بلده يبذل جهودا لتشجيع النهوض بالمرأة وأنه صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وذكر أن المرأة التي تعمل بقطاعات الحكومة والتعليم والصحة في بنن تحصل على أجر مساو لأجر الرجل وأن ثمة عددا من النساء يشغلن مناصب وزارة وبرلمانية. على أنه أضاف أن الأمر يحتاج إلى بذل مزيد من الجهود وأنه لهذا يرحب بالأهمية الزائدة التي تعطى لمسائل المرأة في أعمال ومؤتمرات الأمم المتحدة.

٢- وذكر أن المرأة عامل حيوي من عوامل التنمية والسلم وأن معرفتها بإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها أمر لا تقدر قيمته. وقال إن من المؤسف أن الظروف لا تساعد على إسهامها إسهاما تاما وفعالا في التنمية المستدامة. وأضاف أن الفقر والتمييز وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى التعليم ووسائل الإنتاج وفرص العمل تحول دون تقدم المرأة ودون تكاملها الاجتماعي وخاصة في البلدان النامية. وقال إن مسألتي الفقر والتعليم ينبغي لهذا السبب أن تكونا مسألتين أساسيتين في مناقشات المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، وأن هذه المناقشات يجب أن يعقبها اتخاذ إجراءات وإلا فلن تخرج المرأة أبدا من عزلتها. ولهذا ينبغي أن يركز المؤتمر على تحديد التدابير العملية اللازمة لتنفيذ برنامج عمله وعلى توفير ما يلزم لذلك من تمويل. كما أنه سيكون على الحكومات أن تستثمر في المرأة باعتماد وتنفيذ التشريعات التي تشجع مشاركتها الكاملة في عملية التنمية، وأن وسائل الإعلام لها دور أساسي في تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة.

٣- وقال إن عبء الديون الذي تتحمله البلدان النامية له أثر سلبي على ميزانيتها الاجتماعية ومن ثم على النهوض بالمرأة. وأضاف أن مؤسسات بريتون وودز ينبغي أن تنهج نهجا أكثر إنسانية بإعطاء مزيد

(السيد هوانسو، بنن)

من العناية للجوانب الاجتماعية للتنمية وبإعادة تحديد معنى النمو الاقتصادى. وقال إنه ينبغى لهذا ان تشمل التدابير المتخذة للنهوض بالمرأة مسائل إنهاء الديون أو تخفيضها أو إعادة جدولتها بالنسبة للبلدان الأفريقية والبلدان الأقل نموا على الأقل. وأضاف أن اتفاقات جولة أوروغواى الأخيرة ينبغى أيضا تعديلها على نحو يفيد المرأة فى تلك البلدان، بينما ينبغى للبلدان المتقدمة النمو أن تحقق الهدف الذى حدد للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤- وذكر أن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادى فى النهوض بالمرأة، وأنه ينبغى لهذا أن تكثف إدارة شؤون الإعلام الجهود الكبيرة التى تقوم بها فى نشر المعلومات التى تصور المرأة فى دور جديد وذلك باللغات الرسمية.

٥- وقال إن بنن تؤيد الاقتراح الداعى إلى تعديل المادة ٢٠ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحيث يتاح مزيد من الوقت لدورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وذكر أخيرا أن وفد بلده يرحب بالتعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة.

٦- السيد ولد محمد الأمين (موريتانيا): أثنى على أعمال ومنجزات اللجنة المعنية بمركز المرأة التى أسهمت إسهاما كبيرا فى القضاء على التمييز ضد المرأة وفى تحسين مركزها القانونى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى. وقال إن المرأة تعانى تقليديا ومؤسسيا، من الاستغلال والتهميش الاجتماعى والقهر الاقتصادى. وأضاف أن إعطاءها حقوقا متساوية وفرصا متكافئة يمكنها من تحقيق إمكانياتها والإسهام إسهاما كاملا فى جميع جوانب التنمية، وهذا يحقق الاستفادة من مورد بشرى ثمين يبدد فى كثير من الأحيان.

٧- وقال إن المؤتمر العالمى المعنى بالمرأة يتعين عليه أن يزيل جميع العقبات التى كانت تحول حتى الآن دون النهوض المرأة وأن يحدد سبل الإسراع بخطى التقدم فى هذا المجال. وينبغى للمرأة باعتبارها عاملا من عوامل التنمية أن تسهم إسهاما تاما فى وضع وتنفيذ خطط التنمية على جميع المستويات، كما ينبغى، باعتبارها مستفيدة من هذه التنمية، أن يتاح لها الانتفاع بالخدمات الاجتماعية والائتمان والأرض وسائر الموارد الإنتاجية وذكر فى هذا الصدد أن التعليم هو أساس تعزيز مركز المرأة ورفاهة المجتمع بوجه عام.

(السيد ولد محمد الأمين، موريتانيا)

٨- وذكر أن مما يؤدى إلى تفاقم مشاكل المرأة فى البلدان النامية المناخ الاقتصادى الدولى السائد وعبء الديون، فهما اللذان يقللان الموارد المتاحة للبرامج الاجتماعية ويرفعان أسعار الضروريات الأساسية ويحدان من فرص التعليم والصحة والعمل. وأضاف أنه فى بعض البلدان يؤدى الجفاف والتصحر والنزاع المسلح وغير ذلك من حالات الطوارئ إلى هجرة المرأة الريفية إلى المناطق الحضرية حيث لا تكون ظروف معيشتها أقل سوءا وحيث تكون المرأة هى المصدر الوحيد لدخل أسرتها، وهذا وضع له عواقبه الوخيمة بالنسبة للأجيال المقبلة.

٩- وذكر أنه ينبغى للمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة أن يتصدى لكل هذه المسائل وأن يضع الأسس لحياة تتحقق فيها الكرامة والحرية والعدالة والرخاء بالنسبة للجميع. وقال إنه يتعين اتخاذ إجراءات تؤدى إلى أن تصبح مساواة المرأة فى ظل القانون حقيقة واقعة. على أنه أضاف أن احتياجات المرأة لا يمكن تلبيتها بدون التنمية التى تعتبر أيضا أرسخ ضمان للسلم. فالحروب والمنازعات تحول الموارد البشرية والمالية عن جهود النهوض برفاه المجتمع كله بما فيه المرأة وغيرها من الفئات الضعيفة. وقال إن الحكم على المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة سيكون على أساس استجابته لكل هذه التحديات.

١٠- السيدة تراوريه (مالى): قالت إنها توافق على الرأى القائل بأن التنمية والنمو الاقتصادى يرتبطان ارتباطا لا انفصال له بتقدم المرأة. وذكرت أن المؤتمر العالمى للتنمية الاجتماعية فرصة تتيح اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الوضع الصعب الذى تعانى منه المرأة فى أقل البلدان نموا حيث تعيش المرأة الريفية بوجه خاص فى فقر مدقع بسبب فرصها المحدودة فى الحصول على وسائل الإنتاج والمشاركة فى اتخاذ القرارات. وقالت إنه ينبغى أن يسترشد فى هذه التدابير بالنتائج التى خلص إليها المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان الذى حث الحكومات والأمم المتحدة على إعطاء الأولوية لضمان تمتع المرأة بجميع الحقوق الأساسية على قدم المساواة مع الرجل.

١١- وذكرت أن حكومتها، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها، قد حددت لنفسها هدف إزالة العقبات التى تعترض تقدم المرأة ومشاركتها الكاملة فى عملية التنمية. وقالت إن حكومتها صدقت على إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأنها قامت فى عام ١٩٩٣ بإنشاء آليات رسمية مختلفة كلفت بوضع استراتيجية للنهوض بالمرأة وتنسيق أنشطة الهيئات المعنية بتنفيذها.

(السيدة تراوريه، مالى)

١٢- وقالت إن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة فى عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حصلت المرأة على الحد الأدنى من التعليم. وأضافت أن التعليم شاغل من الشواغل الرئيسية فى بلدها وأنه قد تحقق بعض النجاح فى تخفيض نسبة الأمية. على أنها أضافت أن قلة الموارد تؤدى إلى انخفاض المعدل العام للالتحاق بالمدارس وخاصة بالنسبة للفتيات، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية والمؤسسية. وقالت إنه يجرى بمساعدة الوكالات الخارجية تنفيذ مشروعات عديدة للتصدى لهذه المشكلة، بينها خطة عمل لخمس سنوات لا تستهدف فقط توفير التعليم العام للفتيات ولكنها تتيح أيضا التدريب المهنى للفتيات والنساء لتعزيز مشاركتهن فى التنمية.

١٣- وفى مجال الصحة، ذكرت أن حكومتها اعتمدت برامج تستهدف توفير الرعاية الصحية للأم والطفل، وتنظيم الأسرة، ومكافحة الأمراض، وتحسين البيئة الصحية.

١٤- وقالت إن المرأة فى مالى تقوم بدور نشط جدا فى العمل بأجر وفى الأعمال الخاصة وتنظيم المشاريع فى كل قطاعات الاقتصاد الحضرى والريفى. وأضافت أنها قامت أيضا بدور هام فى معركة البلد فى سبيل الحرية والعدالة. وبعد إقامة الديموقراطية فى عام ١٩٩١، ظهرت روابط نسائية عديدة تعمل الآن على تحسين ظروف معيشة المرأة الريفية والحضرية. وقالت إن وفدها يأمل فى أن يتيح المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة فرصة لإعادة تأكيد الدور الرئيسى للمرأة فى المجتمع وفى التنمية وترجمة السياسات المتعلقة بالمرأة إلى برامج واقعية.

١٥- السيد بيس (مالطة): قال إن النهوض بالمرأة وإن يكن جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية، فإن من الخطأ النظر إلى تمكين المرأة من ناحية التنمية الاجتماعية. فمشاركة المرأة فى بناء مجتمع تصان فيه الكرامة هى قيمة أساسية. وأضاف أن التمكين للمرأة يتوقف على التزام المجتمع كله وأن بلده قام فى السنوات الأخيرة بإنشاء الآليات اللازمة لتعزيز المساواة الفعلية بين الجنسين. وقال إن الأنشطة فى مالطة تركز على الإصلاحات القانونية وعلى التدابير الإيجابية لتعزيز ثقافة مواتية لتقدم المرأة، خاصة فى مجالى التعليم والعمل. وذكر أن الوضع القانونى فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق هو من بعض النواحى أكثر تقدما مما هو عليه فى الاتحاد الأوروبى.

(السيد بيس، مالطة)

١٦- وذكر أن بلده صدق على اتفاقات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومجلس أوروبا المتعلقة بحقوق المرأة. وأضاف أن دستور بلده ينص على التعويض القانونى عن أى تمييز بين الجنسين وعلى أن للزوجين، سواء كانا من مواطنى مالطة أو من الأجانب، حقوقا ومسؤوليات متساوية. وقال إن التعليم إلزامى بالنسبة للفتيان والفتيات من سن الخامسة إلى سن السادسة عشرة وأن الطلاب فى مرحلة التعليم العالى يحصلون على منح دراسية. وذكر أن الذكور والإناث يتمتعون بالمساواة فى الأجور وأن ثمة أحكاما خاصة بإجازة الحمل والوضع. وقال إن خدمات رعاية الطفل قد تم توفيرها لتيسير مشاركة المرأة فى العمل بدون أن يؤثر ذلك على دورها كأم.

١٧- وقال إن المشاكل مازالت مع ذلك مستمرة وأنه قد نظمت حملات لزيادة وعى المرأة بحقوقها فيما يتعلق بمسائل مثل العنف والمضايقة وظروف العمل والمشاركة فى اتخاذ القرار فى الحياة العامة والمساواة بين الجنسين. وذكر أنه قد أنشئ قسم فى قوة الشرطة ترأسه مفتشة شرطة، كما أنشئ فريق عمل خاص للتحقيق فى العنف الموجه ضد المرأة، ووضعت برامج لتحقيق التكامل بين العمل الحكومى والعمل الطوعى فى هذا المجال.

١٨- وذكر أنه على الرغم من الدور البارز المعطى فى المؤتمرات الأخيرة لدور المرأة فى التنمية الإجتماعية، فإن الإحصاءات توضح العقبات التى مازال ينبغى التغلب عليها: فالأسر التى ترأسها المرأة وحدها مازالت فى معظمها أسرا فقيرة لا تملك فرصة الحصول على الموارد الاقتصادية والحماية القانونية. وأضاف أن المرأة فى كثير من البلدان مازالت تحصل على أجر أقل من أجر الرجل عن نفس العمل أو لا تكافأ على الإطلاق وأن عملها المنزلى مبخوس القيمة. وذكر أن ثلثى الأميين فى العالم هما من النساء. وبالمثل فإن نسبة ضئيلة جدا من النساء فى العالم تشغل مناصب رؤساء الحكومات وأعضاء البرلمان ورؤساء الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والسفراء لدى الأمم المتحدة.

١٩- واختتم كلمته قائلا إن مجالات عديدة من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية مازال يسيطر عليها الرجل وأنه إذا كانت التشريعات تستطيع النص على المساواة فى الحقوق، فإن التمكين الحقيقى لن يتحقق إلا عندما تتمتع جميع النساء بحق التصويت، وإلا عندما تتاح لملايين النساء اللاتى يعشن فى ظروف تبعث على الرثاء فرصة الحصول على أساسيات الحياة المتمدينة.

٢٠- السيد سوتيروف (بلغاريا): قال إن اتخاذ تدابير عملية للقضاء على التمييز ضد المرأة وعلى الأنماط الشائعة التى تقوم على التفرقة بين الجنسين يتطلب أن تدمج المسائل المتعلقة بتحقيق المساواة للمرأة فى المركز وفى التمتع بحقوق الإنسان فى الأنشطة الرئيسية لكل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنه ينبغى فى هذا الصدد تطوير وتعزيز دور مراكز التنسيق المعنية بكفالة حقوق الإنسان للمرأة سواء فى مركز حقوق الإنسان أو فى شعبة النهوض بالمرأة. ورحب بزيادة عدد الدول الأعضاء فى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولكنه أشار إلى أن حجم العمل فى لجنة الرصد قد أصبح نتيجة لذلك عبئا فوق طاقتها. وقال إنه لهذا السبب يؤيد الطلب الخاص بأن تقوم الجمعية العامة باستعراض هذه المسألة. كما أعرب عن تقديره للمقرر الذى اتخذته لجنة مركز المرأة ببحث مسألة وضع بروتوكول اختيارى للاتفاقية ينص على حق الالتماس. ورحب باعتماد الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف الموجه ضد المرأة وبإنشاء منصب المقرر الخاص المعنى بالعنف الموجه ضد المرأة باعتبارهما علامتين بارزتين على طريق حماية حقوق الإنسان للمرأة.

٢١- وذكر فيما يتعلق بالمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة أن وفده يعتبر أن مشروع برنامج العمل يحتاج إلى مزيد من التطوير حتى يأخذ فى الاعتبار مناقشات لجنة مركز المرأة ونتائج الاجتماعات التحضيرية الإقليمية. وأوضح، على سبيل المثال، أن المؤتمر الإقليمى الأوروبى قد وجه عناية خاصة إلى وضع المرأة فى ظروف تغيير الاقتصاد الكلى وظروف التكيف الهيكلى فى البلدان التى تمر بمرحلة الانتقال. وقال إن حقوق الإنسان للمرأة ينبغى أن تكون عنصرا من العناصر الصريحة الرئيسية فى البرنامج، وفقا لما جاء فى إعلان وبرنامج عمل فيينا. وأضاف أن ثمة عنصرا آخر وهو مسألة مشاركة المرأة على قدم المساواة فى عملية اتخاذ القرارات . لأن المرأة ليست، ولا يمكنها أن تكون، مستفيدة سلبية من البرامج التى توضع لصالحها. وقال إنه ينبغى أيضا أن يشتمل برنامج العمل على توصيات تستجيب للتغييرات الدينامية التى تجرى فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما فى وسط أوروبا وشرقها. وذكر، أخيرا، أنه ينبغى عند صياغة هذه الوثيقة أن تراعى نتائج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية.

٢٢- السيد وانغ زويكسيان (الصين): قال إنه على الرغم من الجهود المخلصة التى تبذل لإزالة العقبات التى تعترض طريق النهوض بالمرأة، فإن تنفيذ استراتيجيات نيروبى التطلعية مازال فى حالة غير مرضية نتيجة للاضطرابات التى تجرى فى بعض المناطق، وازدياد الحالة الاقتصادية سوءا فى البلدان النامية

(السيد وانغ زويكسيان، الصين)

واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب. وأضاف أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة باستعراضه لتنفيذ الاستراتيجيات وصياغته لبرنامج عمل للتعجيل بتنفيذها ستكون له بالتالي أهمية بالغة. وأضاف أن التحضير الشامل للمؤتمر سيكون هو مفتاح نجاحه. وقال إن بلده قد اشترك في المؤتمر التحضيري الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في جاكارتا. وأضاف أن الإعلان الذي اعتمد في ذلك الإجتماع سيكون، هو وخطط العمل الإقليمية الأخرى، مساهمة رئيسية في برنامج العمل الذي يضعه المؤتمر العالمي. وقال إن أهداف المساواة والتنمية والسلم التي حددت في استراتيجيات نيروبي مازالت أهدافا سليمة وينبغي إدماجها في برنامج العمل، بالإضافة إلى مطالب النساء في البلدان النامية وهن يؤلفن الأغلبية الساحقة من نساء العالم.

٢٣- وقال إن حكومته كانت دائما تشجع مشاركة المرأة مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات السياسية وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذكر أنه قد حدث تحسن تدريجي في التشريعات المتعلقة بحماية حقوق المرأة ومصالحها وفي تنسيق شؤون المرأة. وقال إنه قد حدثت زيادة في عدد المشتغلات وفي مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وفي الإدارة، كما حدث تحسن كبير في ظروف معيشتها وفي أحوالها الصحية والتعليمية. وأضاف أن الصين بها أكبر عدد من النساء في العالم وأن النهوض بالمرأة الصينية من شأنه أن يسهم في النهوض بالمرأة في كل مكان.

٢٤- وقال إن حكومته، باعتبارها مستضيفة للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، تعلق أهمية كبيرة على الأعمال التحضيرية الخاصة بهذا المؤتمر. وذكر أن الأعمال التي تتم تحت إشراف اللجنة المنظمة للمؤتمر تمضي على ما يرام وأنه تم الإعلان على نطاق واسع عن أغراض المؤتمر وعن أهميته. وذكر أنه تم طبع استراتيجيات نيروبي لجماهير القراء وأن أكبر الصحف في الصين قد نشرت النص الكامل لتقرير وطني عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات في الصين. وقال إن ثمة اهتماما كبيرا وشعورا بالمشاركة في المؤتمر على جميع المستويات. وأضاف أن علاقات التعاون مع الأمم المتحدة كانت علاقات ممتازة وأنه تم إجراء مناقشات مثمرة بشأن جميع الجوانب المتعلقة بالمؤتمر. وأختتم كلمته قائلا إن شعب الصين يريد للمؤتمر أن يكون مثمرا حتى تستطيع نساء العالم بحق "أن يمسكن بنصف المفتاح".

٢٥- السيدة فريزر (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وزارة العمل ووزارة الخارجية بالولايات المتحدة قد أشرفتا مؤخرا على ١٠ اجتماعات تحضيرية وطنية لمؤتمر بيجينغ حضرها ما يزيد على ٥٥٠٠ امرأة من جميع الأجناس والأعمال ومستويات الدخل والجماعات الإثنية والأديان والاتجاهات السياسية. وذكرت أن الغرض من هذه الاجتماعات كان هو تعريف المواطنين الذين يعنيهم الأمر بالعملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والحصول على معلومات عن مركز المرأة في الولايات التمحدة وعن المسائل التي تهم المشتغلات بالنشاط النسائي والمنظمات غير الحكومية. وأضافت أنه عقدت في جميع أنحاء البلاد اجتماعات أخرى لا حصر تتعلق بمؤتمر بيجينغ، وهو ما يدل على ضخامة وتزايد الاهتمام بالمؤتمر بين نساء الولايات المتحدة.

٢٦- وقالت إنه على الرغم من تفاوت الأولويات من منطقة إلى أخرى فقد كانت المسائل التي تشغل المرأة هي نفسها تقريبا في كل مكان: فقر المرأة، والحالة الاقتصادية للمرأة، والمركز القانوني وحقوق الإنسان للمرأة، ومشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وفي السلطة السياسية والاقتصادية، ومسؤوليات الأسرة. وأضافت أنه تم الإعراب أيضا عن الاهتمام بالتعليم والتدريب، مع تركيز خاص على تعليم الفتيات، وعلى المرأة، والبيئة، والصحة، والحقوق الإنجابية. وقالت إنه كان هناك أيضا اهتمام كبير بجمع الإحصاءات الموزعة حسب الجنسين واستخدامها في وضع السياسات وتصميم البرامج.

٢٧- وقالت إن جميع المناطق قد أعربت عن قلقها على الفئات الضعيفة والفئات المحرومة وغيرها من الفئات النسائية مثل ربات الأسر والعاجزات والمسنات واللاجئات والمهاجرات والشابات. وأضافت أن ثمة إجماعا بالنسبة لمسألة العنف ضد المرأة وتصميما بين النساء على ألا تكون المرأة ضحية بل كائنا بشريا مصمما ونشطا ومستعدا لعمل ما يحقق مصلحتها ومصلحة العالم.

٢٨- وقالت إن وفدها قد تبين له عند تحليل الوثائق الواردة من المناطق المختلفة أن ثمة إشارات مستمرة إلى عدم الاعتراف بعمل المرأة الذي لا تتلقى عنه أجرا وإلى عملية تحقيق الديمقراطية، وإلى وعي المرأة بحقوقها كإنسان. وذكرت أنه تم التركيز أيضا على البحث الاكاديمي في مجال العلاقات بين الجنسين؛ وأثر عمليات التخفيض في الإنفاق الإجتماعي على المرأة. وأضافت أن الاجتماعات التي عقدت في الولايات المتحدة قد تناولت بعض هذه المسائل نفسها واقترحت استراتيجيات عمل

(السيدة فريزر، الولايات المتحدة الأمريكية)

مماثلة. وذكرت أنه ينبغى توخى الحرص على أن يكون مشروع برنامج العمل الصادر عن مؤتمر بيجينغ برنامجا عمليا. كما ينبغى التفكير فى أن يرفق به إعلان يبرز المسائل الرئيسية ويدعو الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأفراد إلى التصدى لهذه المسائل وتنفيذ برنامج العمل. وأكدت فى هذا الصدد على أنه ينبغى حث الأفراد على وضع مبادئ حقوق الانسان موضع التنفيذ فى حياتهم اليومية كمواطنين وفى داخل أسرهم حتى يكون ما يقومون به تكملة لما تتخذه الحكومات والمنظمات غير الحكومية من إجراءات. وقالت إنه توجد فى جميع المجتمعات نساء تنهضن للدفاع عن حقوقهن وحقوق الآخرين أو يقترحن إجراءات عملية للنهوض بوضع المرأة. وأضافت أنه قد آن الأوان للاعتراف بهؤلاء النساء كنماذج لما تستطيع المرأة أن تقوم به فى هذا المجال. وذكرت أن تحمل الفرد للمسؤولية عن مستقبله هو جوهر المؤتمر، وأنه لن يتسنى جعل القرن الحادى والعشرين قرن المساواة بين المرأة والرجل إلا بانتهاج نهج يعتمد على القواعد الشعبية.

٢٩- السيد دوونغ تشى دونغ (فييت نام): قال إنه مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق أهداف استراتيجيات نيروبى التطلعية. وذكر أنه ينبغى للمجتمع الدولى أن يواصل جهوده وأن يتخذ تدابير فعالة لإزالة العقبات التى تحول دون تقدم المرأة فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لتمكينها من المشاركة على قدم المساواة فى عملية التنمية. وذكر أن المرأة، باعتبارها صانعة للتنمية ومستفيدة منها، ينبغى أن تشارك مشاركة كاملة فى وضع السياسات وفى التخطيط وفى اتخاذ القرارات وفى التنفيذ على جميع المستويات. وأضاف أن الجهود المبذولة لتشجيع النهوض بالمرأة ينبغى أن تقترن للحفاظ على السلم وتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى.

٣٠- وقال إن المرأة فى فييت نام تقوم بدور متزايد فى عملية إصلاح البلد وتجديده وأنها قوة هامة من قوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وذكر أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على النهوض بالمرأة فى فييت نام وأنها ملتزمة بمبدأ المساواة بين الجنسين فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يتيح للمرأة أن تشاركة مشاركة أكثر ايجابية فى إدارة شؤون الدولة وفى التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وفى التقدم الاجتماعى. وأضاف أن فييت نام قد إعتمدت استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ وأنها تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للمرأة. وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية

(السيد دوونغ تشي دونغ، فييت نام)

قد صممت خصيصا لتوفير التدريب والوظائف للمرأة، وتحسين الأحوال الصحية للمرأة والطفل، وتكوين الأسر السعيدة، ومكافحة الأمراض الاجتماعية مثل إدمان المخدرات والبغاء، وتحسين الأحوال السكنية والبيئية، وتعزيز المنظمات الوطنية الساعية إلى النهوض بالمرأة.

٣١- وقال إن حكومته تقدر تقديرا عظيما المساعدة الدولية المقدمة إلى فييت نام، وخاصة من خلال الأمم المتحدة. وذكر أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مفيد بوجه خاص، لأنه يركز على الدور الاقتصادي للمرأة في عملية التجديد الاقتصادي. وأضاف أن وفده في هذا الصدد يشجع المنظمة على تعزيز قدرة الصندوق على النهوض بعمله.

٣٢- وذكر أن فييت نام ترحب بعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي ينبغي له أن يقيم ما تحقق من تقدم وأن يحدد العقبات التي تواجه المرأة، حتى يعطي دفعة كبيرة لما يبذل مستقبلا على الصعيد العالمي من أعمال تستهدف النهوض بالمرأة. وقال إن نجاح المؤتمر يتوقف إلى حد كبير على نوعية العملية التحضيرية، التي تتطلب تنسيق العمل على جميع المستويات. وأثنى في هذا الصدد على ما تبذله شعبة النهوض بالمرأة من جهود، وأكد على الأهمية الحاسمة للأعمال التحضيرية التي تتم على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأضاف أن الأعمال التحضيرية على المستوى الإقليمي من شأنها أن تعزز التعاون الإقليمي والدولي من أجل تعزيز دور المرأة في التنمية.

٣٣- وقال إن برنامج العمل الذي سيتم اعتماده في المؤتمر ينبغي أن يكون مركزا وذا وجهة عملية، وأن يشتمل على أهداف محددة تحديدا واضحا، وأن يبنى على أساس النتائج التي حققتها المؤتمرات العالمية الأخرى التي عقدت مؤخرا. وأضاف أن هذا البرنامج ينبغي أن يعكس الشواغل العالمية المشتركة على أن يؤخذ في الاعتبار تنوع الأوضاع القائمة داخل البلدان والمناطق وفيما بينها. وقال إنه ينبغي أن يركز على وسائل إزالة العقبات التي تعترض تقدم المرأة وأن يحدد أهدافا كمية للإسراع بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية. وقال إنه لابد من أن تكون هناك ترتيبات والتزامات مالية تكفل توفير الموارد الكافية لتنفيذ البرنامج.

٣٤- واختتم كلمته قائلا إن حكومته لم تدخر وسعا في الاستعداد للمؤتمر على الصعيدين الوطني والمحلي، وأنها قامت، كجزء من هذا المجهود، بإنشاء لجنة وطنية للنهوض بالمرأة لتنسيق جميع الانشطة المتصلة بتنفيذ الاستراتيجيات التطلعية والاستعداد لعقد المؤتمر.

٣٥- السيدة رادوتشوفسكى بروتشفيتش (بولندا): قالت إن بلدها يؤيد الأولوية المعطاة للنهوض بمركز المرأة فى جميع المجالات، ويرى أن المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة سيكون فرصة مناسبة لتقييم التقدم المحرز فى تنفيذ استراتيجيات نيروبى التطلعية. وذكرت أن المسائل المتعلقة بالمرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وينبغى تناولها كعنصر متكامل مع جميع الاستراتيجيات والأنشطة. وقالت إن البلدان بحاجة شديدة إلى المعلومات وإلى التدريب والخدمات الاستشارية وغير ذلك من أشكال الدعم لتيسير تقاسم الخبرات والأفكار اللازمة للتعاون الوثيق فيما بين الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٣٦- وذكرت أن الانتقال إلى نظام ديمقراطى واقتصاد سوقى كان له أثر عميق على المرأة فى بولندا. وأضافت أن من الآثار السلبية لهذا الانتقال انتشار البطالة على نطاق واسع بين النساء والتخفيضات فى الإنفاق الاجتماعى، مما أثر على الدخول ومستويات المعيشة. ومن ناحية أخرى فقد انتشرت بشكل هائل ظاهرة تنظيم المرأة للمشروعات الاقتصادية، وإن الحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابى يحتاج إلى دعم حكومى واجتماعى ووضع نهج ملائم ينعكس فى التشريعات وفى الممارسة. وذكرت أن إسهام المرأة العاملة فى القطاع غير المنظم وفى البيت يحتاج أيضا إلى الاعتراف الكافى وأخذه فى الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٣٧- وقالت إنه لا تزال توجد فى بولندا، كما فى معظم البلدان الأخرى، فجوة بين الوضع القانونى والوضع من حيث التنفيذ الفعلى فيما يتعلق باستراتيجيات نيروبى التطلعية. وأضافت أن تغيير النظام السياسى اقتضى إعادة النظر فى التشريعات وإدخال قوانين جديدة. وقالت إن المرأة لازالت ناقصة التمثيل فى المناصب الوزارية وفى الهيئات التنفيذية على مستوى الأقاليم والبلديات وأنها مازالت تمثل أقلية فى قطاعات الإدارة العامة والصناعة والمصارف وفى النقابات ومنظمات الموظفين. وأضافت أن عدد النساء فى المراكز السياسية التى تشغل بالانتخاب أقل مما كان عليه فى العهد الشيوعى، ولكن النساء اللاتى تنتخبن الآن أكثر قدرة على المنافسة وعلى العمل كشريكات ماهرات للسياسيين، كما أنهن يعين ضرورة الاتحاد للدفاع عن حقوقهن ومصالحهن الأساسية. وقالت إن إنشاء المجموعة البرلمانية النسائية وقيام المنظمات النسائية المختلفة هما مثلان على هذا الوعى. وأضافت أن دور المرأة هو دور حيوى فى كل مجال من مجالات التنمية.

(السيدة رادوتشوفسكي بروتشفيتش، بولندا)

٣٨- وذكرت أن وفدها يرحب بتقرير لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (A/49/38) وأنه يحيط علما مع الارتياح بأن عدد الدول الأعضاء فى الاتفاقية قد ازداد. وذكرت أن بولندا تحث الدول التى لم تصدق بعد على الاتفاقية أو لم تنضم إليها على أن تنظر فى هذا التصديق أو هذا الانضمام. وأضافت أنها تشارك فيما تم الإعراب عنه من قلق بالنسبة للتأخر فى نظر التقارير وأنها لهذا تؤيد توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعى بأن تخصص لدورات اللجنة ثلاثة أسابيع إلى أن تفرغ من النظر فى التقارير المتأخرة.

٣٩- وأخيراً فقد شددت على الأهمية التى تعلقها بولندا على تحسين مركز المرأة فى الأمانة العامة. وذكرت أن من الأمور الأساسية أن يصدر التزام واضح عن الامين العام فى هذا الصدد، وأعربت عن أملها فى أن تشمل تعييناته فى الوظائف العليا مستقبلا عددا من النساء.

٤٠- السيدة كامارا (كوت ديفوار): قالت إن الأعمال التحضيرية التى تمت فى المنطقة الأفريقية بالنسبة للمؤتمر العالمى الرابع المعنى للمرأة قد توجت بالمؤتمر الإقليمى الأفريقى الخامس المعنى بالمرأة الذى عقد مؤخرا فى داكار. وذكرت أن برنامج العمل الاقليمى الذى اعتمده المؤتمر اعتمد على مجموعة من الاسهامات بينها التقارير الخاصة بشأن المسائل ذات الأولوية، والتقارير الوطنية، ومساهمات المنظمات غير الحكومية.

٤١- وقالت إنه يتضح من المقارنة بين برامج العمل الاقليمية أن المرأة فى الشمال والجنوب تواجهها نفس المشاكل وأن الفروق الوحيدة هى فى مستوى الأولوية المعطاة لهذه المشاكل. وذكرت أن مجالات الاهتمام الأحد عشر المذكورة فى برنامج العمل الافريقى تشمل انتشار الفقر على نطاق واسع بين النساء وهو وضع زادته المنازعات المسلحة سوءا؛ وقلة فرص المرأة فى الحصول على التعليم والرعاية الصحية وعلى السلطة الاقتصادية والسياسية؛ والعادات والممارسات الدينية الضارة؛ ووضع الفتيات.

٤٢- وقالت إن برنامج العمل الاقليمى الافريقى سينفذ من خلال الآليات القائمة. على أنها أضافت أن ضخامة المهمة قد تحتاج إلى موارد بشرية ومالية أكبر لضمان المتابعة السليمة. وذكرت أنه يتوقع الحصول على مساهمات قيمة من المعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومن

(السيدة كامارا، كوت ديفوار)

صندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة فى تنفيذ استراتيجيات نيروبى التطلعية، ومن الوكالات المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومنظمة الصحة العالمية فى مجال خبرة كل منها.

٤٣- وقالت إن الإسراع بتنفيذ استراتيجيات نيروبى التطلعية يقتضى من الدول الأعضاء ومن شركاء التنمية العمل على تعبئة الموارد اللازمة. وذكرت أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإعادة جدولة الديون العامة أو إلغاؤها هما اقتراحان يستحقان النظر فيهما.

٤٤- وذكرت أنه لا بد من التسليم بأن النهوض بالمرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية. وأضافت أن الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية قد أبرزت الدور الهام للمرأة فى حماية البيئة وفى تنفيذ السياسات السكانية. على أنها أضافت أن المرأة لا تستطيع تحقيق إمكانياتها الكاملة إلا إذا استطاعت ممارسة جميع حقوق الإنسان المذكورة فى إعلان فيينا. وذكرت أن النساء الأفريقيات اللاتى اشتركن فى مؤتمر داكار قد تعهدن بالكفاح من أجل المساواة والتنمية والسلم، ورفض العنف بجميع أشكاله، ودعون إلى زيادة مشاركة المرأة فى عملية السلم إقليميا ودوليا. وأضافت أنهن أكدن من جديد حقهن فى تقاسم السلطة السياسية والاقتصادية مع الرجل، وإن كان من اللازم غرس فكرة المساواة فى المجتمع كله من أجل تحقيق هذه الغايات.

٤٥- وذكرت أن مشاركة المرأة الافريقية فى التنمية الاقتصادية ينبغى التسليم بها وتنظيمها على وجه أفضل. وقالت إن النساء ينظمن أنفسهن فى جميعات تعاونية وروابط من أجل الحصول على فوائد أكثر من عملهن الشاق فى معظم الأحوال. وذكرت أن مؤتمر داكار هو بوجه عام بشير خير بالنسبة للتغلب على الصعاب التى تواجه فى أفريقيا بشرط أن يتم التسليم كما ينبغى بدور المرأة وبحقوق الانسان بالنسبة لها.

٤٦- السيد دلامينى (سوازيلند): قال إن حكومته أنشأت لجنة توجيهية وطنية معنية بشؤون المرأة لدراسة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بهدف التصديق على هذه الاتفاقية. وذكر أن هذه اللجنة مسؤولة أيضا عن وضع سياسة وطنية فيما يتعلق بالمرأة حتى يمكن وضع الآليات

(السيد دلاميني، سوازيلند)

المناسبة لتنفيذها مستقبلا. وأضاف أنه من أجل تشجيع مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الرئيسية، تبذل اللجنة التوجيهية الوطنية أيضا جهودا لإعادة تشكيل الاقتصاد بما يؤدي في النهاية إلى وضع استراتيجية إنمائية وطنية طويلة المدى تتسم بروح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إنه سيتعين تعديل التشريعات الوطنية في سوازيلند بما يجعلها متمشية مع أحكام اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة. وذكر على سبيل المثال أن المادة ١٦ تقتضي من الدول أن تصدر تشريعات بشأن المسائل التي تؤثر على الأسرة، على حين أن القرارات المتعلقة بهذه المسائل كانت تتخذ تقليديا داخل الأسرة في سوازيلند على اعتبار أن الأسرة وهي الوحدة الأساسية للمجتمع التي تتشكل فيها مواقف الأجيال المقبلة.

٤٧- وقال إنه لا بد من أن تعامل حكومته المرأة كعامل أساسي في التنمية الوطنية وفي الاستقرار الوطني. وبغض النظر عن حقيقة أن المرأة تشكل ٥٣ في المائة من مجموع السكان وتعتبر مسؤولة عن رفاه الأجيال المقبلة فإن الاحصاءات الأخيرة تشير إلى وجود عدد كبير من الأسر التي ترأسها المرأة في سوازيلند حيث يزداد عدد الأسر ذات العائل الواحد وتزداد معدلات الطلاق. وقال إنه وفقا للقوانين الوطنية فإن حضانة الأطفال تكون للأم في حالة الطلاق أو الانفصال.

٤٨- وذكر أن سوازيلند تبذل كل ما في وسعها لتحسين مركز المرأة وتتعلم من خبرات البلدان الأخرى. وأضاف أنه لا توجد قيود على التقدم للوظائف تتعلق بجنس المتقدم وأن الحكومة تبذل كل جهدها لتعيين المرأة في هيئات تقرير السياسات وفقا للمادة ٧ من الاتفاقية، وأن عددا كبيرا من النساء يشغلن مناصب عليا في السلك الدبلوماسي وفي التعليم العالي وفي السلطة التشريعية.

٤٩- وقال إن بلده يرحب بإسهام المانحين الدوليين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مشاريع المرأة في سوازيلند. وأضاف أن الحكومة نفسها قد أنشأت عددا من برامج المساعدة المالية التي تعزز الى حد كبير مشاركة المرأة في الأنشطة التجارية. وذكر أن معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تملكها المرأة وتديرها وأنه يتوقع أن يؤدي إنشاء صندوق دائر للإقراض إلى زيادة زخم هذه العملية.

(السيد دلاميني، سوازيلند)

٥٠- وذكر أن صحة المرأة وسلامتها لهما أولوية عالية فى سياسة حكومته، وأن القوانين يجرى تحديثها لحماية ضحايا الاغتصاب ومعاقبة الجناة. وأضاف أن من حق الموظفات بالحكومة الحصول على اجازة وضع مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة شهور، كما تمنح الموظفات الأخريات شهرا على الأقل. وقال إن ٩٧ فى المائة من النساء يترددن على العيادات قبل الوضع وأن معظم حالات الوضع تتم فى مرافق صحية. وذكر أن الحكومة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من الهيئات، تخطط للبدء فى مبادرة تتعلق بالأمومة المأمونة فى عام ١٩٩٥.

٥١- وأضاف أن سوازيلند قد صدقت على عدد من الصكوك الدولية المماثلة فى محتواها لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن عدم تصديقها على هذه الاتفاقية حتى الآن لا يعنى أنها لا تقوم باتخاذ إجراءات إيجابية فيما يتعلق بالمرأة. وأوضح أنه لابد من حل عدد من المشاكل قبل أن تستطيع الامتثال التام للاتفاقية.

٥٢- السيد سيروجيانيس كامارا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): قال إن الإصلاحات الهيكلية والاصلاحات المتعلقة بالسياسات التى تمت أخيرا فى منظمة الأغذية والزراعة تعكس الدور الرئيسى للمرأة الريفية فى تحقيق الهدفين الرئيسين للمنظمة وهما تعزيز الأمن الغذائى وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وذكر أنه نتيجة لعملية إعادة التشكيل أصبحت الدائرة المعنية بدور المرأة فى الانتاج الزراعى وفى التنمية الريفية شعبة داخل الادارة الجديدة المعنية بالتنمية المستدامة. وأوضح أن هذه الادارة مسؤولة عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والإيكولوجية للتنمية المستدامة وعن التنسيق الداخلى لمختلف المسائل المشتركة بين القطاعات مثل مشاركة المرأة فى التنمية. وذكر أن منظمة الأغذية والزراعة قامت أيضا بتنقيح خطة عملها لإدماج المرأة فى عملية التنمية وقامت بتعديل الاولويات بالنسبة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١. وأخيرا فقد شدد المدير العام على أهمية زيادة عدد النساء اللاتى يشغلن المناصب العليا بالمنظمة.

٥٣- وذكر أن منظمة الأغذية والزراعة قد شاركت بنشاط فى الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة وأن الهدف الرئيسى للمنظمة هو ضمان توجيه عناية خاصة لاحتياجات ومصالح المرأة الريفية على الصعيد الوطنى وعلى الصعيدين الإقليمى والدولى وفى برنامج العمل الذى سيعتمده المؤتمر. وأضاف أن من الضرورى النهوض بالمرأة الريفية المحرومة لأن دورها فى الزراعة وفى

(السيد سيروجيانيس كامارا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)

الأسرة يعنى ضرورة النظر إليها كعامل أساسى فى توفير الأمن الغذائى وتحقيق التنمية المستدامة وفى ادارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وقال إن منظمة الأغذية والزراعة قد ساعدت أمانة المؤتمر فى العمل على أن تكون هذه المسائل من بين ما يتناوله برنامج العمل، مشددة على أهمية النهج الكلى والمتعدد التخصصات فى تناول مسألة التنمية المستدامة. وذكر أن منظمة الأغذية والزراعة تود بوجه خاص التركيز على جدول أعمال القرن ٢١ وعلى دور المرأة فى إدارة البيئة وفى الإنتاج الزراعى وفى الحراجه ومصائد الأسماك. وأضاف أن الاهداف الاستراتيجية لبرنامج العمل ينبغى أن تركز على تعزيز القدرات الانتاجية للمرأة بزيادة فرصها فى الحصول على الأرض وعلى التكنولوجيا الحديثة وعلى خدمات الدعم، وفرصها فى الوصول إلى قنوات التسويق، وحقها فى الاعتراف الواجب بمهاراتها الفطرية.

٥٤- وقال إنه بالاضافة إلى الانشطة المتصلة ببرنامج العمل اشتملت الأعمال التحضيرية لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بمؤتمر بيجينغ على تقديم المساعدة المباشرة إلى الدول الأعضاء فى إدماج مصالح المرأة الريفية فى تقاريرها الوطنية المقدمة الى المؤتمر؛ وفى القيام بحملة للتعريف بالمشاكل الأساسية التى تؤثر على المرأة الريفية؛ وتنفيذ استراتيجيات نيروبى التطلعية وخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بإدماج المرأة فى عملية التنمية. وقال إن أنشطة المنظمة فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة تستهدف فيما تستهدفه زيادة فرص المرأة فى الحصول على وسائل الإنتاج وتعزيز الآليات الوطنية الخاصة بمشاركة المرأة فى التنمية، وجمع ونشر البيانات الزراعية موزعة حسب الجنسين.

٥٥- وقال إنه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومع وكالة التنمية الدولية بالولايات المتحدة يجرى وضع برنامج مبتكر متعدد التخصصات للتحليل الاجتماعى والاقتصادى لأوضاع الجنسين سيجرى اختباره فى عام ١٩٩٥ كبرنامج تدريبى إقليمى للمعلمين.

٥٦- وقال إنه إذ يرحب باشتمال برنامج العمل على المسائل المتصلة بمشاركة المرأة الريفية فى إدارة الموارد الطبيعية وفى حماية البيئة، يقترح أن يشتمل البرنامج على سياسات أكثر تحديدا وأحكم توجيها على الصعيد الوطنى بهدف تيسير أدوار المرأة فى تلك المجالات. واختتم كلمته قائلا إن المرأة الريفية هى من أكثر فئات السكان حرمانا، وأعرب عن أمله فى أن تنعكس احتياجاتها فى النتائج التى يخلص إليها مؤتمر بيجينغ.

رفعت الجلسة فى الساعة ١٢/٤٠